مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد يقر اتفاقيات دولية جديدة ويشدد على مواجهة التهديدات الإقليمية

14 يوليو، 2026

رأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، اليوم الثلاثاء، جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في جدة.

وأطلع سمو ولي العهد في مستهل الجلسة المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترمب، حيث جرى خلاله استعراض مجالات التعاون بين البلدين وعدد من القضايا الإقليمية والدولية، مع التأكيد على دعم كل ما يسهم في تحقيق أمن المنطقة واستقرارها.

وأشار سموه إلى نتائج مباحثاته مع رئيس وزراء كندا مارك كارني، مؤكدًا الحرص على ترسيخ العلاقات الثنائية وتطويرها على مختلف الأصعدة، وصولاً إلى تعاون مشترك أعمق مدعوم بالثقة المتبادلة والصداقة الوثيقة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأجندة النمو الكندية.

اتفاقيات وتفاهمات جديدة مع كندا ودول أخرى

وأضاف المجلس أنه أشاد بالزيارة الرسمية لرئيس وزراء كندا وما شهدته من توقيع مذكرات تفاهم لإنشاء مجلس التنسيق السعودي الكندي، والتعاون في مجالات الطاقة والاستثمار في الذكاء الاصطناعي وتنمية المهارات، إضافة إلى نجاح ملتقى الاستثمار السعودي الكندي الذي شهد الإعلان عن اتفاقيات تجارية واستثمارية في مجالات التعدين والهندسة والبنية التحتية والصناعات المتقدمة والتدريب والتعليم والخدمات المالية وتقنية المعلومات والاتصالات.

مواقف سياسية وإدانات إقليمية

وفي بيان لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أوضح وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وزير الإعلام بالنيابة المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، أن المجلس أدان بأشد العبارات الاعتداءات الإيرانية المتكررة على السفن التجارية في مضيق هرمز، وعلى دول الكويت والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عُمان والأردن، مؤكدًا الرفض الكامل لاستمرار إيران في سلوكها المزعزع لأمن المنطقة وانتهاكها لمبادئ القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وقواعد حسن الجوار.

ورحب المجلس بنتائج الاجتماع السعودي العراقي في الرياض، وما تضمنه من تأكيد العراق التزامه بعدم السماح باستخدام أراضيه وأجوائه لأي أعمال أو هجمات تستهدف المملكة ودول الخليج، مع الاتفاق على مواصلة التنسيق الثنائي بما يخدم المصالح المشتركة.

كما رحب المجلس بإعلان الولايات المتحدة البدء في إجراءات إلغاء قانون تصنيف سوريا دولة راعية للإرهاب، مجددًا دعم المملكة للخطوات الإيجابية التي تتخذها الحكومة السورية لتعزيز الأمن والاستقرار وبناء مؤسسات الدولة.

قرارات مجلس الوزراء واتفاقيات جديدة

تفويض وزير الخارجية أو من ينيبه بالتباحث مع حكومة غواتيمالا بشأن اتفاقية عامة للتعاون.

تفويض وزير الثقافة أو من ينيبه بالتباحث مع ألبانيا بشأن مذكرة تفاهم ثقافية.

تفويض وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتباحث مع أرمينيا بشأن مذكرة تفاهم للتعاون في العمل والحماية الاجتماعية.

قيام الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين بالتباحث مع معهد المراجعة الداخلية التركي بشأن مذكرة تفاهم في المراجعة الداخلية والحوكمة والمخاطر والالتزام.

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الفني والعلمي الجيولوجي مع هيئة المسح الجيولوجي العراقية.

الموافقة على مذكرتي تفاهم في مجال مكافحة الفساد مع البرازيل وكوت ديفوار.

الموافقة على مذكرة تفاهم مع مقدونيا الشمالية للتعاون في العمل المحاسبي والرقابي والمهني.

الموافقة على مذكرتي تفاهم للتعاون في القطاع غير الربحي مع البحرين وسنغافورة.

الموافقة على مذكرة تفاهم بين مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

الموافقة على نظام إيرادات الدولة.

استحداث تأشيرة تدريب للمتدربين الدوليين وفق ترتيبات محددة.

تعيين عماد بن عودة العودة وفهد بن محمد الشبل عضوين في مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي.

اعتماد الحسابات الختامية لصندوق التنمية الزراعية، وصندوق التنمية السياحي، وجامعات جازان وأم القرى وحائل وحفر الباطن.

توجيه بما يلزم بشأن عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، من بينها تقارير سنوية لهيئة تطوير محمية الملك عبدالعزيز وجامعات أم القرى والحدود الشمالية والملك خالد.

الموافقة على ترقية محمد بن يوسف الحربي إلى وظيفة وزير مفوض بوزارة الخارجية، وترقية خالد بن محمد آل الشيخ إلى وظيفة مستشار

قانوني بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.